

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الرابعة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30 - 31 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/5 (XXIV) (A)

أجندة 2063

تقرير المفوضية عن أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

أفريقيا التي نريدها بحلول 2063

مقدمة:

1. تجدر الإشارة إلى أنه خلال اجتماعه الذي عقد في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014، كان المجلس التنفيذي، بموجب المقرر EX.CL/821(XXV)، قد أحاط علما بتقرير المفوضية عن إعداد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي بمشروعي وثيقتين هما الوثيقة الفنية الشاملة والنسخة المبسطة لأجندة 2063 وكلاهما بعنوان "أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي - أفريقيا التي نريدها"

2. خلال الاجتماع نفسه، طلب المجلس التنفيذي:

(1) من الدول الأعضاء إجراء مشاورات وطنية بشأن الوثيقة الفنية لأجندة 2063 وتقديم مدخلاتها إلى المفوضية بحلول 31 أكتوبر 2014؛

(2) من المفوضية مواصلة العمل مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لاستكمال وثائق أجندة 2063 متمثلة في الخطة العشرية الأولى وإطار التنفيذ والرصد والتقييم لتقديمها إلى اجتماعات يناير 2005 لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

(3) من المفوضية مواصلة استكشاف وإعداد إجراءات ملموسة لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية الواردة في أجندة 2063؛

(4) من المفوضية بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، إجراء المشاورات الضرورية مع البلدان الجزرية بغية وضع آلية لضمان إدماج خصائصها المميزة وألوياتها وانشغالاتها في أجندة 2063 والبرامج ذات الصلة.

3. تمشيا مع ما ورد أعلاه، يحدد هذا التقرير التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي المنعقد في يونيو 2014، ويعرض مشروع الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة وكذلك خطة التنفيذ العشرية الأولى إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لبحثها والموافقة عليها.

التقدم المحرز حتى الآن:

4. بناء على ذلك، شرعت المفوضية في الأنشطة الرئيسية التالية الرامية إلى تنفيذ مقرر المجلس بشأن أجندة 2063 الصادر في ملابو والمذكور أعلاه:

- (1) استكمال الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة لأجندة 2063؛
- (2) إعداد خطة التنفيذ العشرية الأولى وإطار الرصد والتقييم؛
- (3) صياغة مشروع تفصيلي للبرامج والمبادرات الرئيسية لأجندة 2063؛
- (4) مشاورات مختارة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين لم تشملهم الجولات السابقة

أ. استكمال الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة لأجندة 2063:

✓ تم إدراج جميع التعليقات المستلمة في ملابو وما بعدها من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بالكامل في كل من الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة لأجندة 2063. وإضافة إلى المدخلات الأولية الواردة من ثماني دول أعضاء قبل قمة ملابو (الجزائر غانا، موريشيوس، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تونس، زيمبابوي وزامبيا)، وردت مدخلات من إثيوبيا وكينيا وسيشل، ليصل عدد الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مكتوبة إلى إحدى عشرة دولة.

✓ وردت بعض المساهمات القيمة أيضا من المؤتمر الرفيع المستوى لهيئات التخطيط الوطنية في أفريقيا الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومعهد التنمية والتخطيط في كيغالي، رواندا، يومي 1 و 2 سبتمبر 2014 والمشاورات التي نظّمتها المفوضية مع المجموعات الدينية الأفريقية من 5 إلى 7 نوفمبر 2014 في نيروبي، كينيا وكذلك المشاورات التي تم إجراؤها مع الدول الجزرية في فيكتوريا، سيشيل، من 2 إلى 4 ديسمبر 2014.

✓ انتهزت المفوضية أيضا كل فرصة متاحة لتقديم عروض حول أجندة 2063 في الاجتماعات الفنية والوزارية العادية التي تنظمها مختلف الإدارات. وتم تلقي بعض المدخلات القيمة في تلك المناسبات.

لقد ساهمت جميع المدخلات المذكورة أعلاه مجتمعة وإلى حد كبير في استكمال الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة لأجندة 2063.

ب. إعداد خطة التنفيذ العشرية الأولى وإطار الرصد والتقييم:

✓ قد تم تحديد التركيز الموضوعي والأولويات للسنوات العشر الأولى لأجندة 2063 بالتشاور مع إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية؛

✓ تم إجراء المشاورات مع إدارات/أقسام مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا في تحديد الأهداف على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية (الأهداف/المعالم/ الكمية والعملية) بما في ذلك الآليات لدعم التنفيذ؛

✓ ينبغي النظر إلى خطة التنفيذ العشرية الأولى على أنها وثيقة حية يجب أن تخضع للمراجعة وإعادة التوجيه على نحو منظم. في إطار هذه العملية، سيتم الشروع في عملية للتحقق من صحة الأهداف والغايات والاستراتيجيات والمؤشرات، حيث تتم دعوة خبراء أفريقيين من ستة قطاعات هي التصنيع/الصناعة والتجارة والاستثمار؛ تنمية الموارد البشرية (الصحة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والتعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ الحكم والديمقراطية والسلام والأمن؛ التنمية الاجتماعية والثقافية بما في ذلك الشباب والمرأة؛ الزراعة والاقتصاد الأزرق والبيئة؛ التكامل/البنية التحتية (النقل والطاقة والاتصالات) لتقديم مدخلاتهم ومشوراتهم الفنية.

ج. صياغة مشروع مفصل للبرامج والمبادرات الرئيسية لأجندة 2063:

- ✓ تتولى الإدارات المختصة للمفوضية وضع وصياغة المشاريع وتلتمس خبرات خارجية عند الحاجة.
- ✓ تم إعداد موجز مكون من صفحتين لكل واحد من المشاريع الرئيسية الثمانية وإرفاقها بخطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة 2063.
- ✓ تم إحراز تقدم كبير في إجراء الدراسات الأساسية وإعداد المفاهيم البرنامجية وخرائط الطريق لتنفيذ كل واحد من مشاريع المسار السريع.

سيتم تقديم تقارير مرحلية شاملة عن كل واحد من المشاريع الرئيسية لأجندة 2063 بشكل منفصل من قبل الإدارات المختصة للمفوضية التي تقود عمليات إعداد المشاريع.

نظرة عامة حول الوثيقة الفنية لأجندة 2063:

5. تستند أجندة 2063 وهي خطة انطلقت من داخل أفريقيا وإطار استراتيجي مشترك لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، إلى ثلاثة أبعاد هي:

أ. رؤية 2063: تعتمد على رؤية الاتحاد الأفريقي والتطلعات السبعة المنبثقة عن أصوات أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم وترسم صورة حية للمستقبل الذي يريده الأفريقيون لقارتهم بحلول 2063 عندما ستحتفل أفريقيا بمرور مائة عام على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. وتتضمن الرؤية معالم تمثل تحولات في المسيرة نحو "أفريقيا التي نريدها" بحلول 2063.

ب. إطار التحول: يعرض الأسس التي تم بناء أجندة 2063 عليها وكذلك المعالم المفصلة نحو 2063 من حيث الأهداف والمجالات ذات الأولوية والغايات والاستراتيجيات الإرشادية. وقد جاء الإطار في شكل مصفوفات نتائج شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. مما يسهل تقييم التقدم المحرز وتعزيز المساءلة بشأن تحقيق النتائج على جميع المستويات. ويمثل إطار التحول "ما يجب القيام به" لتحقيق رؤية 2063.

ج. من القول إلى الفعل: يحدد "كيفية الوصول إلى هناك" في إطار 2063، ويتناول الجوانب المتصلة بالتنفيذ والمبادئ ومسؤوليات الرصد والتقييم؛ التمويل؛ الشراكات؛ قدرات التنفيذ؛ والاتصال والتوعية.

تُعرض الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه في ستة فصول من الوثيقة الفنية لأجندة 2063 التي موجز محتوياتها كما يلي:

الفصل الأول: يبين نشأة أجندة 2063 انطلاقاً من المثل العليا الثمانية الواردة في الإعلان الرسمي لليوبيل الذهبي لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. ويضع أجندة 2063 في السياق التاريخي للوحدة الأفريقية الشاملة فضلاً عن التحولات المختلفة التي تمثل استجابات البلدان الأفريقية لمقتضيات العصر. ويصف الفصل أجندة 2063 باعتبارها إطاراً داخلياً واستراتيجياً مشتركاً لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة يعتمد على الأداء الإيجابي الأخير لأفريقيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصولاً إلى وضع القارة على مسار إيجابي جديد للنمو والسلم والازدهار. وتستند الأجندة إلى تاريخ القارة الحافل ومواردها الطبيعية وشعوبها وثقافتها وكذلك مؤسساتها على جميع المستويات وتستفيد من فرص تغيير الاتجاهات والديناميات العالمية.

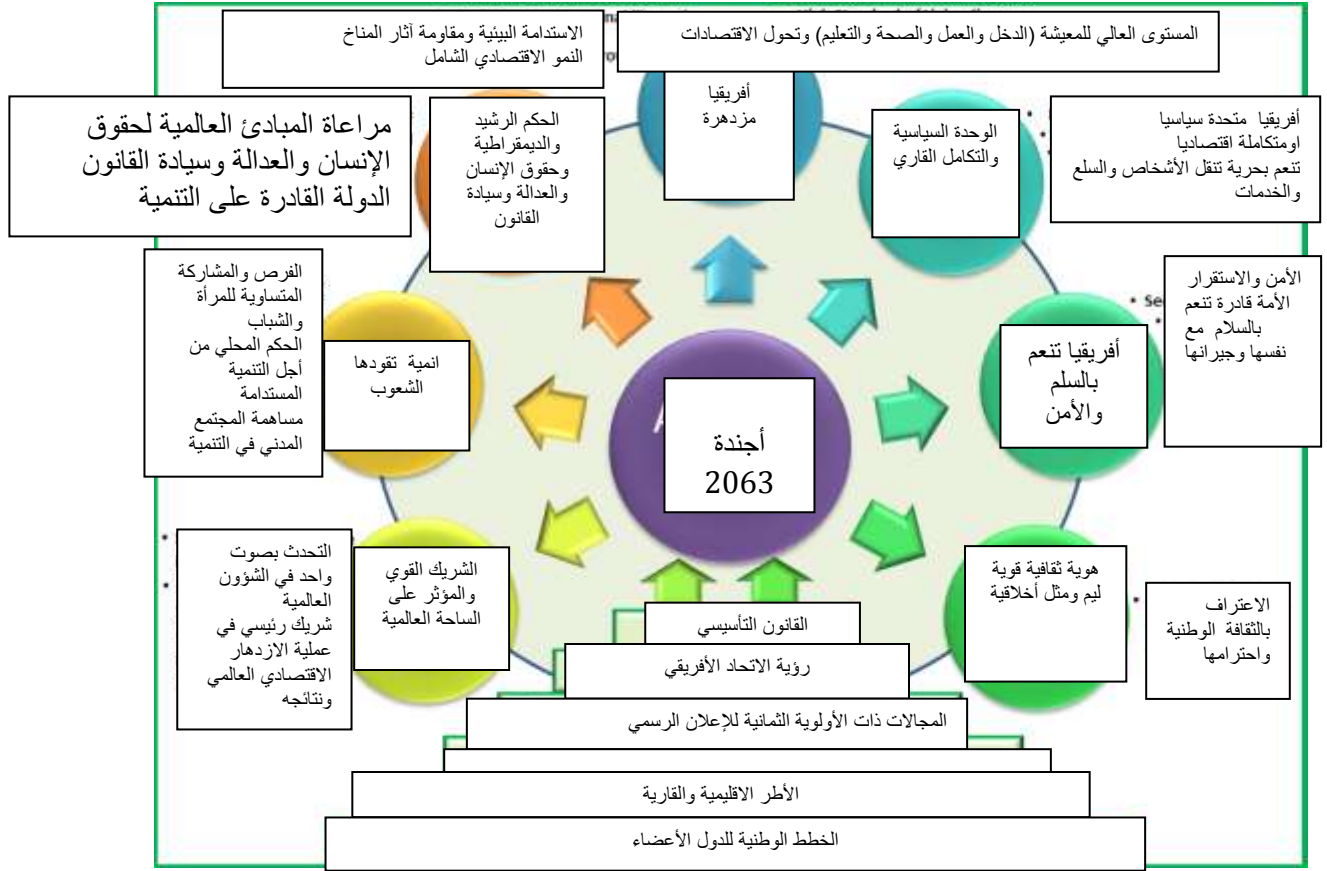
الفصل الثاني: يقدم رؤية 2063 وتفاصيل ما سيعني تحقق كل من التطلعات السبعة لأفريقيا ومواطنيها. على سبيل المثال، يعني تحقيق التطلع 1 (أفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة) ما يلي:

- يكون لمواطني أفريقيا مستوى عال من المعيشة ونوعية الحياة والرفاهية؛

- يكون لأفريقيا مواطنون متعلمون تعليما جيدا على أساس ثورة المهارات التي تركز قصدا على العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء مجتمع المعرفة؛
- أفريقيا حيث لا يغيب أي طفل عن المدرسة بسبب الفقر أو أي شكل من أشكال التمييز؛
- مواطنون يتمتعون بالصحة والتغذية الجيدة وطول العمر؛
- تكون المدن والمجتمعات الحضرية والريفية مزودة بمرافق الاتصالات والصرف الصحي والتعليم والصحة الحديثة وتوجد اقتصادات سوق ذات حيوية ودينامية ويمكن للأشخاص الوصول إلى سكن لائق بأسعار معقولة بما في ذلك تمويل الإسكان جنبا إلى جنب مع جميع الضروريات الأساسية للحياة فضلا عن استغلال رأس المال الاجتماعي والحفاظ عليه؛
- تكون الاقتصادات محولة هيكليا لخلق النمو المشترك من خلال تنظيم الأعمال وفرص العمل اللائق للجميع؛
- يتم تحديث الزراعة لتوسيع نطاق الإنتاج، وتحسين الإنتاجية والقيمة المضافة من خلال تحويل السلع والخدمات، مما سيسهم في ازدهار المزارع والرخاء الوطني والأمن الغذائي والتغذوي؛
- تبني القارة أساسا عمليات التكيف للحفاظ على النظم الايكولوجية السليمة وعلى البيئة الطبيعية الأفريقية - بوصفها أكبر احتياطي متبق من المياه النقية والغابات القديمة والأراضي في العالم.

الفصل الثالث: يكون كل تطلع نقطة انطلاق ويقدم تحليلا شاملا للتقدم المحرز ويحدد بعض القضايا والتحديات الرئيسية التي يجب معالجتها في إطار كل من التطلعات السبعة إذا ما أريد تحقيق الرؤية المبينة في الفصل الثاني. ويقر الفصل بالتقدم الكبير الذي أحرزته القارة في جميع المجالات، ويلخص أيضا أولويات العمل.

الفصل الرابع: يعرض إطار التحول، بما في ذلك المؤسسات، والأهداف الرئيسية والمجالات ذات الأولوية في أجندة 206. ويرد عرض مفصل عن الأهداف والاستراتيجيات الإرشادية المرتبطة بالأهداف والأولويات في الملحقين 2 و 3 من الوثيقة الفنية.



تطلعات أجندة 2063 وأهدافها ومجالاتها ذات الأولوية

التطلع	الأهداف	المجالات ذات الأولوية
أفريقيا مزدهرة على اساس النمو الشامل والتنمية المستدامة	مستوى عال من المعيشة، وجودة نوعية الحياة والرفاهية لجميع المواطنين	<ul style="list-style-type: none"> الدخل وفرص العمل الفقر والجوع الضمان والحماية الاجتماعية بما في ذلك للمعوقين موائل حديثة ومعقولة التكلفة وصالحة للعيش وخدمات أساسية ذات جودة
	التعليم الجيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	<ul style="list-style-type: none"> ثورة مهارات قائمة على التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	تمتع المواطنين بالصحة والتغذية الجيدة	<ul style="list-style-type: none"> الصحة والتغذية
	اقتصادات محولة	<ul style="list-style-type: none"> النمو الاقتصادي المستدام والشامل التصنيع والصناعة القائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيمة المضافة

التطلع	الأهداف	المجالات ذات الأولوية
		<ul style="list-style-type: none"> • تنويع الاقتصاد
	الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية	<ul style="list-style-type: none"> • الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي
	الاقتصاد الأزرق/المحيطات من أجل تعجيل النمو الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> • صناعة الموارد البحرية • عمليات الموانئ والنقل ابحري • الطاقة والتعدين البحري
	الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيا والقادرة على التكيف مع تغير المناخ	<ul style="list-style-type: none"> • أنماط استهلاكية مستدامة • الحفاظ على التنوع البيئي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية • الأمن المائي • مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية • الطاقة المتجددة
قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية	أفريقيا متحدة (فدرالية أو كونفدرالية)	<ul style="list-style-type: none"> • الأطر والمؤسسات من أجل أفريقيا متحدة
	إنشاء وتسيير المؤسسات المالية والنقدية القارية	<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات المالية والنقدية
	البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي في جميع أنحاء أفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> • الربط بالبنية التحتية والاتصالات؛ • تحرير النقل الجوي والتنفيذ الكامل لمقرر ياموسوكرو • التجارة الأفريقية البينية
أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	<ul style="list-style-type: none"> • الديموقراطية والحكم الرشيد • حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
	بناء المؤسسات القادرة والقيادة القابلة للتحول	<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات والقيادة • التنمية التشاركية والحكم المحلي
أفريقيا تنعم بالسلام والأمن	المحافظة على السلم والأمن والاستقرار	<ul style="list-style-type: none"> • حفظ واستعادة السلم والأمن
	أفريقيا تنعم بالاستقرار والسلام	<ul style="list-style-type: none"> • وضع هيكل مؤسسي لآليات الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن • الدفاع والأمن والسلم
	التفعيل والتيسير الكامل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن	<ul style="list-style-type: none"> • التفعيل والتيسير الكامل لجميع ركائز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن
أفريقيا ذات هوية ثقافية وقيم ومثل أخلاقية قوية	بروز النهضة الثقافية الأفريقية	<ul style="list-style-type: none"> • القيم والمثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة • القيم الثقافية والنهضة الأفريقية

التطلع	الأهداف	المجالات ذات الأولوية
أفريقيا تقود شعوبها تنميتها خصوصا بالاعتماد على الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب والنساء وتمنح الرعاية الجيدة للأطفال	المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة	<ul style="list-style-type: none"> • التراث الثقافي والفنون والأعمال الإبداعية • تمكين النساء والبنات • العنف والتمييز الجنسي
	كفالة مشاركة الشباب والأطفال وتمكينهم	<ul style="list-style-type: none"> • تمكين الشباب وحقوق الأطفال
أفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	أفريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية والتعايش السلمي	<ul style="list-style-type: none"> • مكانة أفريقيا في الشؤون الدولية • الشراكات
	أفريقيا تتولى المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها	<ul style="list-style-type: none"> • الأسواق الرأسمالية الأفريقية • النظم الضريبية وإيرادات القطاع العام

يقر إطار التحول بتنوع القارة ويشدد على أن كل بلد و/أو إقليم، وإن كان سيسترشد بمجموعة الأهداف والغايات نفسها، سيضع سياسات واستراتيجيات متكيفة مع ظروفه. وبالتالي، تترك أجندة 2063 مساحة سياسات واسعة للبلدان و/أو الأقاليم لوضع مزيج من السياسات التي تناسب ظروفها وخصوصياتها لتحقيق الأهداف والغايات القارية.

الفصل الخامس: يحدد العوامل الحاسمة للنجاح فضلا عن المخاطر وعوامل التخفيف لتحقيق رؤية 2063.

- **العوامل الحاسمة للنجاح:** تشمل تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل وتسريع تحولها وتكاملها؛ القيادة القادرة على إحداث التحول على جميع المستويات وفي جميع المجالات؛ الدول الحريصة على التنمية والمزودة بالمؤسسات والسياسات والموارد البشرية والنظم والعمليات المناسبة؛ تغيير المواقف والعقليات لتعزيز القيم الأفريقية الشاملة المتعلقة بالاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد والرخاء الجماعي والاسترشاد بالنجاحات والخبرات وأفضل الممارسات الأفريقية؛ تولي المسؤولية عن سرد وضع أفريقيا بما يعكس الوقائع والتطلعات والأولويات القارية؛ موقف أفريقيا في العالم؛ دمج أجندة 2063 في جميع الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ تعزيز وتحويل المؤسسات الوطنية والإقليمية والقارية والطريقة التي تؤدي بها أعمالنا وذلك لقيادة ودفع أجندة التحول والتكامل على نحو فعال؛ التعلم من التجارب المتنوعة والفريدة والمشاركة لمختلف البلدان والأقاليم كأساس لتحديد نهج أفريقي للتحول. **عوامل الخطر:** تشمل النزاعات وعدم الاستقرار

وانعدام الأمن والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة؛ سوء إدارة التنوع؛ التطرف الديني؛ عدم الاستفادة من العائد الديموغرافي؛ تصاعد عبء الأمراض في أفريقيا؛ مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية؛ والصدمات الخارجية.

الفصل السادس: يقدم مقترحات بشأن التنفيذ؛ الرصد والتقييم؛ التمويل؛ الشراكات؛ قدرات التنفيذ؛ والاتصال والتوعية:

- ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم: بناء على الحاجة إلى تحديد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في سلسلة النتائج من المستويات القارية والإقليمية والوطنية ويحدد رسمًا بيانًا للعلاقة بين أصحاب المصلحة ومختلف الأدوار والمسؤوليات في التنفيذ والرصد والتقييم؛
- تم تقديم استراتيجيات تمويلية مفصلة لتحقيق كل من التطلعات، بما في ذلك استراتيجيات وعمليات واسعة مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بمصادر التمويل البديلة (الرئيس أوباسنجو) والفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات غير المشروعة (الرئيس مبيكي)
- الشراكات: إعادة توجيه شراكات أفريقيا تمشيا مع أجندة تطلعات القارة من أجل التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي
- قدرات التنفيذ: النظر في القدرات الفردية والتنظيمية وتلك المتعلقة بالسياسة والبيئة المواتية تمشيا مع أجندة التحول الأفريقي؛
- وأخيرا، الاتصال والتوعية: استراتيجيات وأنشطة تعبئة سكان القارة على أساس مستدام لتحقيق أجندة 2063.

نظرة عامة حول النسخة المبسطة لأجندة 2063:

6. تتبثق النسخة المبسطة لأجندة 2063 تماما عن الوثيقة الفنية المعروضة أعلاه والغرض منها هو تقديم أجندة 2063 بعبارات بسيطة، أي بطريقة تسهل فهمها من قبل الأفريقيين من جميع مناحي الحياة. والهدف النهائي هو زيادة نداءها إلى جميع الأفريقيين لضمان التعميم والملكية الكاملة لمواطني أفريقيا في دعم تنفيذها.
7. تتمحور النسخة المبسطة حول الأقسام التالية:

- **الجزء ألف:** يعرض أصوات الشعوب الأفريقية من خلال تطلعاتها للمستقبل ويقدم لمحة عامة عن التطلعات السبعة التي تم جمعها من خلال المشاورات مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة:

✓ أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة

✓ قارة متكاملة ومتحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية

✓ أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

✓ أفريقيا تنعم بالسلم والأمن

✓ أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة

✓ أفريقيا تقود شعوبها لتنميتها، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب

✓ أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وذو نفوذ

- **الجزء باء:** يعرض استجابة المؤتمر لأصوات الشعوب الأفريقية من أجل مستقبل أفضل كما عبرت عن ذلك من خلال التطلعات السبعة. يؤيد المؤتمر، من بين أمور أخرى، تطلعات الشعوب ويؤكد أن أجندة 2063 هي:

✓ خطة أفريقيا الأصلية للتحويل الذاتي التي تسعى إلى تسخير المزايا النسبية في القارة مثل تاريخها وثقافتها ومواردها الطبيعية

✓ رؤية القارة وخارطة الطريق لتسلسل خططنا القطاعية والمعيارية والوطنية والإقليمية والقارية المتناسكة.

✓ دعوة الأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية إلى العمل

✓ التزام الحكومات الوطنية والإقليمية والقارية، والقيادة، والمؤسسات والمواطنين بالعمل والتنسيق والتعاون لتحقيق هذه الرؤية.

- **الجزء جيم:** يحدد البرامج الرئيسية لبدء تنفيذ أجندة 2063:

✓ القضاء على الفقر في جيل واحد بحلول عام 2025،

✓ الشروع في ثورة المهارات والعلم والتكنولوجيا والابتكار

✓ تحويل اقتصاداتنا وضمان نموها وتوجيهها نحو التصنيع من خلال إثراء الموارد الطبيعية؛

✓ تعزيز عملية تحديث الزراعة الأفريقية والأعمال التجارية الزراعية من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية بحلول عام 2025

- ✓ ربط أفريقيا من خلال البنية التحتية ذات المستوى العالمي، ومن خلال حملة منسقة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية: النقل، الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ✓ التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017 وهي برنامج يهدف إلى مضاعفة التجارة الأفريقية البينية مرتين بحلول 2022.
- ✓ دعم الشباب كمحرك لنهضة أفريقيا،
- ✓ إسكات البنادق بحلول عام 2020، لجعل السلام حقيقة واقعة لجميع أبناء شعوبنا وإنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية.
- ✓ تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المؤسسات العامة والخاصة بحلول عام 2020، وإزالة كافة أشكال التمييز بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
- ✓ إصدار جواز سفر أفريقي، من قبل الدول الأعضاء والاستفادة من التحول العالمي نحو جوازات سفر إلكترونية، والشروع في إلغاء متطلبات التأشيرة لجميع مواطني أفريقيا في جميع البلدان الأفريقية بحلول عام 2018.
- ✓ تعزيز أفريقيا ديمقراطية يكون محورها الإنسان، من خلال التطبيق الشامل للإطار المعياري للهندسة الأفريقية للحكم، على أن تكون جميع الانتخابات في القارة حرة وعادلة ونزيهة.
- ✓ تعزيز صوت أفريقيا في المفاوضات العالمية من خلال سيادة الشعوب وتكاملها واتخاذ المواقف الأفريقية الموحدة.
- ✓ تعزيز عملية تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء أسواق رأسمالية قارية ومؤسسات مالية، وعكس اتجاه التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال من خارج القارة

• الجزء دال: يحدد العوامل الحاسمة للنجاح:

- ✓ تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل وتسريع تحولها وتكاملها؛
- ✓ القيادة القادرة على إحداث التحول على جميع المستويات وفي جميع المجالات
- ✓ الدول الحريصة على التنمية والمزودة بالمؤسسات والسياسات والموارد البشرية والنظم والعمليات المناسبة؛

✓ التغيير في المواقف والعقليات لتعزيز القيم الأفريقية الشاملة المتعلقة بالاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد والرخاء الجماعي والاسترشاد بالنجاحات والخبرات وأفضل الممارسات الأفريقية؛

✓ تولي المسؤولية عن سرد قصة أفريقيا بما يعكس الوقائع والتطلعات والأولويات القارية وموقف أفريقيا في العالم؛

✓ دمج أجندة 2063 في جميع الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

✓ تعزيز وتحويل المؤسسات الوطنية والإقليمية والقارية والطريقة التي تؤدي بها أعمالنا وذلك لقيادة ودفع أجندة التحول والتكامل على نحو فعال؛

✓ التعلم من التجارب المتنوعة والفريدة والمشاركة لمختلف البلدان والأقاليم كأساس لتحديد نهج أفريقي للتحول

في الوقت الراهن، تمت ترجمة النسخة المبسطة إلى جميع اللغات الرسمية الأربع للاتحاد الأفريقي (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، والبرتغالية). وهناك خطط لترجمة النسخة المبسطة إلى بعض اللغات الأفريقية الكبرى.

نظرة عامة عن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063:

8. تسعى خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 إلى:

أ. تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع أهداف محددة وتوفير استراتيجيات إرشادية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية في السنوات العشر الأولى لكل واحد من التطلعات السبعة لغرض إعطائها طابعا محليا

ب. تحديد الترتيبات المؤسسية/الخطوط العامة للسياسات فيما يتعلق بكيفية تنفيذ ورصد وتقييم تنفيذ الخطة من قبل جميع أصحاب المصلحة من المستوى الوطني إلى القاري؛

ج. بيان مصادر التمويل المحتملة ومتطلبات القدرات والاستراتيجيات للتواصل مع مواطني أفريقيا لضمان الملكية ونتائج أجندة 2063.

9. باعتبارها مجموعة فرعية من أجندة 50 عاما، تستمد خطة التنفيذ العشرية الأولى شرعيتها من الوثيقة الفنية لأجندة 2063 التي تتمثل أسسها فيما يلي: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ورؤية الاتحاد الأفريقي، المجالات ذات الأولوية الثمانية للاعلان الرسمي، التطلعات السبعة لعام 2063، الأطر الإقليمية/القارية

الخطط /الرؤى الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تعكس الموقف الأفريقي الموحد من مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية وتتميز أيضا بالمرونة لاستيعاب المسائل الناشئة لمرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015 حول التنمية المستدامة.

10. استرشدت عملية اختيار مجالات التركيز في خطة السنوات العشر الأولى بما يلي: (1) ضرورة دمج جميع المشاريع/المبادرات ذات المسار السريع التي وافقت عليها أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في ملابو في يونيو 2014؛ (2) الحاجة إلى تغطية الأطر القارية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي مثل برنامج التنمية الصناعية في أفريقيا والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وغيرها التي تتدرج ضمن السنوات العشر الأولى فما بعدها (3) مقررات الاتحاد الأفريقي - على سبيل المثال إسكات جميع البنادق بحلول عام 2020؛ (4) المجالات ذات الأولوية في الخطط الوطنية والإقليمية التي تتدرج في السنوات العشر المقبلة.

11. تغطي خطة التنفيذ العشرية الأولى التطلعات السبعة. ويعرض الجدول 1 أدناه شكلا مبتورا لأغراض التوضيح. يتم تقديم منطق/سلسلة النتائج بحيث توجد تحت كل تطلع الأهداف ذات الصلة والمجالات ذات الأولوية والأهداف على المستويات الوطنية والإقليمية/القارية حيثما ينطبق ذلك.

الجدول 1: شكل مبتور لتقديم إطار الخطة

التطلع 1: أفريقيا تنعم بالازدهار على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة		
الهدف 5: الزراعة الحديثة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية		
المجال ذي الأولوية رقم 1	غاية 2023	إجراءات/معالم العملية الأساسية نحو 2023 بشأن أطر الاتحاد الأفريقي
الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي	<ul style="list-style-type: none"> مضاعفة الإنتاجية الزراعية الحد من فقدان المحاصيل بعد الحصاد بنسبة 50% 	<ul style="list-style-type: none"> مواعمة خطط الاستثمار الوطنية في الزراعة مع أهداف ملابو بحلول 2017 إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مواعمة خططها الوطنية للاستثمار في الزراعة مع أهداف ملابو في 2016/2017
الاستراتيجيات الإرشادية		
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ إطار النتائج المنقح للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 		

12. الإطار المنطقي وراء إطار الخطة هو: (1) مستوى تحقيق الأهداف في إطار أحد المجالات ذات الأولوية وتحديد مستوى تحقيق المجال ذي الأولوية (2) يحدد مستوى تحقيق المجالات ذات الأولوية في إطار الهدف مستوى تحقيق الهدف (3) سيحدد مستوى تحقيق الأهداف في إطار التطلع مستوى تحقيق هذا التطلع (4) وأخيرا سيحدد مستوى تحقيق التطلعات مستوى تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام ويقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية بحلول 2063.

13. شمل عوامل النجاح الحاسمة التي تم تحديدها ما يلي: القيادة والالتزام السياسي؛ الدولة المقنطرة والحريصة على التنمية؛ مشاركة وإدماج وتمكين المواطنين والتوجه نحو تحقيق النتائج. وتشمل المخاطر: النزاعات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن؛ عدم استغلال العائد الديمغرافي؛ مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية. استراتيجيات التخفيف في شكل (1) إدراج التدخلات العلاجية في أجندة 2063 (2) دمج/إسناد مسؤوليات أصحاب المصلحة (3) تم إعداد تنمية القدرات وإرفاقها بالخطة (المرفق 5)

14. تهدف المبادئ الرئيسية لإطار الرصد والتقييم إلى توجيه جميع أصحاب المصلحة في قرارات وإجراءات التنفيذ والرصد والتقييم. وتشمل هذه المبادئ: تفويض السلطة في سياق دور الإحالة بين المستويات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمستويات القارية؛ المساءلة والشفافية؛ المشاركة والشمولية والتكامل والحساسية للتنوع.

15. تم رسم العلاقات والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة بما يسمح بتحديد أدوار وإجراءات كل من اللاعبين الرئيسيين على المستوى الوطني (الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية إلخ) أو الإقليمي (المجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات والجمعيات المهنية) أو القاري (أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي، مفوضية الاتحاد الأفريقي، النيباد، البرلمان الأفريقي، البنك الأفريقي للتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها) وعلاقات الإبلاغ عن تنفيذ ورصد وتقييم الخطة. في هذا الصدد، تم إعداد مبادئ سياسات توجيهية مفصلة وإرفاقها بوثيقة الخطة (الملحق 1). وتم إعداد جداول زمنية معممة لتنفيذ الخطة على المستويات القارية والإقليمية والوطنية من قبل مختلف الجهات المعنية وضمها إلى الخطة (الملحق 2)

16. فيما يتعلق بتنمية القدرات، تم تحديد الاحتياجات من القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية في مجالات التنفيذ والرصد والتقييم. وسيتم الشروع في تقييم احتياجات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/أجهزة الاتحاد الأفريقي في مجال القدرات قريبا وسيكون بمثابة مساهمة في دليل التنفيذ على جميع المستويات عند اكتماله.

17. كجزء من إطار التنفيذ، تم وضع استراتيجية اتصال للتنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وذلك بهدف تحفيز المشاركة والملكية من قبل مواطني أفريقيا

18. إن توافر التمويل هو شرط ضروري لنجاح تنفيذ أجندة 2063. وفي هذا الإطار، تم وضع استراتيجية تعبئة الموارد لأجندة 2063 وتستند إلى دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية. وقد حددت المجالات الرئيسية التي تتطلب تمويل كل تطلع/هدف/مجال ذي أولوية. وفي السياق نفسه، حددت مصادر التمويل المحتملة لكل منهما. وتقدم الدراسة أيضا خيارات وعمليات تهدف إلى ضمان تفعيل هذه المصادر المحتملة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. تتضمن الدراسة أيضا توصيات بشأن تدابير التيسير لبناء أسواق مالية/رأسمالية في الدول الأعضاء ويجب تنفيذها في إطار إدراج الخطة العشرية الأولى في القوانين المحلية وتنفيذها.

التوصيات:

19. مع الأخذ في الاعتبار لطابع عملية التنمية لأجندة 2063 القائمة على المشاركة والتي توجهها الشعوب وكذلك مناقشات الدول الأعضاء خلال اجتماعات أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي والخلوة الوزارية في بحر دار ، يوصى باعتماد الوثائق التالية من قبل أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي:

أ. الوثيقة الإطارية لأجندة 2063

ب. النسخة المبسطة لأجندة 2063

20. بالنظر إلى أهمية أجندة 2063 بالنسبة للتحويل الاجتماعي والاقتصادي في القارة، ينبغي دعوة الهيئات القارية والإقليمية وكذلك الدول الأعضاء إلى تكيف أجندة 2063 محليا ودمجها في مبادراتها وخططها الإنمائية.

21. بالنظر إلى ضرورة ضمان التنفيذ الفعال وكذلك الوعي الكامل لجميع العناصر الفاعلة الرئيسية بمختلف أدوارها ومسؤولياتها. يجب اعتبار خطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى لأجندة 2063 كعمل جار، ويطلب من المفوضية الشروع في مشاورات معمقة مع العناصر الفاعلة الرئيسية بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والخبراء القطاعيين والخبراء في التخطيط من الدول الأعضاء من أجل إثرائها واستكمالها لتقديمها إلى اجتماعات أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي في يونيو 2015

22. تتمثل التوصيات المنبثقة عن الاجتماع التشاوري مع الدول الجزرية الأفريقية حول أجندة 2063 فيما يلي:

- أ. ينبغي للمفوضية العمل بشكل مستمر ومنتظم مع الدول الجزرية الأفريقية لضمان أخذ قضاياها ومخاوفها في الاعتبار وعلى نحو كاف في جميع الأطر القارية للتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛
- ب. إنشاء آلية متابعة، مثل منتدى الدول الجزرية حول أجندة 2063 على الصعيدين الفني والوزاري، الذي سيعقد سنويا للسماح بإجراء مشاورات مستمرة بين الدول الجزرية حول أجندة 2063.
- ج. تسهيل حصول الدول الجزرية على التمويل، بما في ذلك في إطار استراتيجية تعبئة الموارد لأجندة 2063، فضلا عن الآليات المناسبة لتسهيل وصول جميع الدول الجزرية إلى صناديق المناخ بحلول عام 2020؛
- د. بناء قدرات الدول الجزرية على تنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063، وضمان التعلم والتبادل مع الدول الأعضاء القارية الأخرى في الاتحاد الأفريقي.
- هـ. ضمان تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج الرئيسية للأجندة.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA. P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الرابعة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 30 - 31 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/5 (XXIV) (B)

تقرير لجنة المتابعة الوزارية



تقرير عن
الاجتماع الثاني للجنة بحر دار الوزارية للمتابعة
بشأن تنفيذ خطة بحر دار الوزارية وأجندة 2063

13 - 14 ديسمبر 2014

مركز ساندتون
للمؤتمرات جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا

أولاً. المقدمة

1. عقدت لجنة بحر دار الوزارية للمتابعة إجتماعها الثاني في جمهورية جنوب أفريقيا يومي 13 و 14 ديسمبر 2014. وترأس الاجتماع معالي سيمباراشي مومبينجيجوي، رئيس مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. وكان قد تم إنشاء اللجنة¹ أثناء خلوة المجلس التنفيذي، المنعقدة في بحر دار يومي 25 -26 يناير 2014، بغية متابعة نتائج الخلوة وتقديم التوجيه حول وضع أجندة 2063 وتنفيذها.
2. وكان الاجتماع الثاني للجنة بحر دار الوزارية للمتابعة مسبقا باجتماع للتنسيق ضم مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، وانهقد في 12 ديسمبر 2014 في مركز سانتون للمؤتمرات، وكان تركيزه منصبا على التطورات المتعلقة بأجندة التكامل الأفريقي وأجندة 2063.

ثانياً. المشاركة

3. شاركت في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، وأنجولا، والكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وموريتانيا، ورواندا، وزيمبابوي. وشارك بصفتهم أعضاء في اللجنة كل من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية، والرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنفيذ للنيباد.
4. شارك أيضا في الاجتماع ممثلو الرؤساء فضلا عن المسؤولين التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية بصفتهم أعضاء كاملي العضوية في اللجنة : السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية،

ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثالثا. مداولات الاجتماع

البند 1 من جدول الأعمال

أجندة 2063

5. إن عملية إعداد الإطار الاستراتيجي للخمسين عاما على نطاق القارة، المتمثل ، في أجندة 2063 تقترب من نهايتها، ولاحظت اللجنة المشاورات مع المؤتمر الرفيع المستوى لهيئات التخطيط الوطنية في أفريقيا، ومع المجموعات الدينية الأفريقية، والدول الجزرية، فضلا عن نتائج الاجتماعات الفنية والوزارية التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في أعقاب قمة ملابو 2014. وتم إدراج جميع المدخلات من تلك الاجتماعات وكذلك المدخلات الأخرى الخطية والقائمة على الإنترنت في الوثيقة الفنية والنسخة المبسطة لأجندة 2063؛ إلى جانب المدخلات الخطية من الدول الأعضاء حيث قدمت 13 دولة عضوا مدخلاتها وهي: (الجزائر، ومصر، وإثيوبيا، وغانا، وكينيا، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا، وسيشل، وجنوب أفريقيا، وتونس، وزيمبابوي، وزامبيا).

6. ويجري العمل على إعداد خطة التنفيذ العشرية الأولى، وإطار الرصد والتقييم، و وضع مشروع أكثر تفصيلا للبرامج والمبادرات النموذجية لأجندة 2063. وسوف يتم عقد اجتماع للخبراء القطاعيين والفنيين في بداية عام 2015 بغية التصديق على خطة التنفيذ العشرية الأولى، مع مدخلات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن الخبراء من أجل المجموعات الست.

7. بناء على نتائج المداولات التي جرت في الاجتماع التنسيق لمفوضية الاتحاد الأفريقي/ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ والبنك الأفريقي للتنمية/ والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، أوصت اللجنة الوزارية بما يلي:

(1) ينبغي تقديم أجندة 2063 (الإطار والنسخة المبسطة) لكي تعتمد أجهزتها

صنع السياسة للاتحاد الأفريقي أثناء اجتماعاتها في يناير 2015، لكفالة الشروع في عملية التنفيذ. ولوحظ أن التطلعات التي تشكل أساس أجندة 2063 قد تم اعتمادها سلفاً؛

(2) يتعين على الخبراء من مختلف قطاعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية عقد اجتماع لإجراء استعراض شامل لإطار أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية بغية تقديم تقرير مرحلي عن استكمال خطة التنفيذ العشرية إلى الاجتماع التنسيقي المقبل لمفوضية الاتحاد الأفريقي/ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ والبنك الأفريقي للتنمية/ والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويسبق هذا الاجتماع الاستعراضي اجتماع فني قبل مارس 2015؛

(3) ينبغي تقديم تقرير في يناير إلى أجهزة صنع السياسة عن التقدم المحرز بشأن خطة التنفيذ العشرية، إلى جانب خارطة طريق لاستكمالها؛

(4) يطلب من جميع الهيئات القارية والإقليمية والوطنية إدراج أجندة 2063 في خططها؛ وتمت الإشارة إلى أن عدداً من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء قد شرعت في هذه العملية؛

(5) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي/ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ والمجموعات الاقتصادية الإقليمية عقد اجتماع مع وسائط الإعلام حول تعميم أجندة 2063.

البند 2 من جدول الأعمال

المسائل الناشئة عن تحسين عمل الاتحاد

(أ) الاستعدادات لقمة يناير 2015

8. قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي إحاطة موجزة حول التقدم المحرز في إصلاح تنظيم قمم الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات على نحو ما أمرت به قمة ملابو. وتتعلق التغييرات بشكل أساسي بتقليص الزمن المخصص لمراسم الافتتاح من خلال تخفيض عدد

المتحدثين، والحد من العدد المسموح به والمدة الممنوحة لتدخلات المتحدثين الضيوف من بين أمور أخرى.

9. اقترحت المفوضية أن يقتصر المتحدثون في المراسم الافتتاحية على الأمين العام للأمم المتحدة شخصياً، ورئيسي الاتحاد الأفريقي، المنتهية مدة ولايته والحالي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. أما عن المتحدثين الآخرين الذين عادة ما تتاح لهم فرصة القاء الكلمات أثناء مؤتمر الاتحاد، فتم اقتراح جلسة مفتوحة لمدة يومين لتمكين رئيس فلسطين والأمين العام لجامعة الدول العربية من مخاطبة مؤتمر الاتحاد إذا كانا مشاركين بصفتهما الشخصية. وتكون الكلمات مختصرة لاتاحة مزيد من الوقت للمناقشة حول القضايا الموضوعية. وطلبت المفوضية دعم الاجتماع لهذا الاقتراح حتى تكون القمم أكثر تركيزاً وإنتاجية وفعالية.

(ب) دراسة مقارنة حول تحسين طرق عمل الاتحاد الأفريقي

10. لاحظت اللجنة إحراز تقدم بشأن وضع الدراسة المقارنة حول تحسين طرق عمل الاتحاد الأفريقي. وقد تم استكمال تحليل مقارن لطرق عمل الاتحاد الأوروبي، وسوف تتبعه دراسة حول طرق عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الكاريبية. وتعد الدراسة المقارنة حول طرق عمل الاتحاد الأفريقي خطوة حاسمة لتحول هيكل وأجهزة الاتحاد الأفريقي لكي تعكس رؤية أجندة 2063. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعكس الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى الأهداف ومشاريع التكامل لأجندة 2063.

11. هناك حاجة للتفكير والمناقشة على نحو منظم حول الممارسات الحالية وتسيير إجراءات قم الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تتيح الدورات لرؤساء الدول والحكومات أن يناقشوا بشكل مستفيض القضايا الملحة والمتعلقة بالقارة، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام لإمكانية الحد من عدد المتكلمين الضيوف. وينبغي المزيد من التفكير في التوصيات والتغييرات

المتعلقة بإدارة القمم أثناء قمة يونيو، لكي يليها تنفيذ ملموس في المستقبل.

12. استنادا إلى مناقشات اللجنة، تمت التوصية بالإجراءات التالية:

- 1) ينبغي أن تنظر الدراسة حول طرق عمل الاتحاد الأفريقي في إعادة هيكلة أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي لكي تعكس أجندة 2063 ومشاريع وخطط التنفيذ وأن يتم تقديمها كمصفوفة لأفضل الممارسات المختارة من المنظمات تناولتها للدراسة. وينبغي تقديم التقرير النهائي إلى قمة يونيو 2015؛
2. علاوة على ذلك، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء استعراضات مماثلة كل خمس سنوات للاتحاد الأفريقي حول تنفيذ أجندة 2063 تمشيا مع تقرير 2007 للفريق الرفيع المستوى؛
3. ينبغي تسريع عملية استعراض طرق العمل واستكمالها لضمان التأزر والاتساق داخل الاتحاد؛
4. أقر الاجتماع مقترح المفوضية بعقد خلوة مستقلة للمجلس التنفيذي بين يناير 2015 ويونيو 2015 لبحث هذا الموضوع والقضايا الهامة الأخرى.

ج) استعراض الشراكات

13. أُبلغت مفوضية الاتحاد الأفريقي اللجنة بأن العمل لا يزال يجري في استعراض الشراكات، ويتم صقله مثلما تم صقل رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته. وتبرز فكرة تتمثل في تعزيز كل شراكة من خلال البرامج المشتركة على أساس أولوية قارية محددة بالغة الأهمية للتكامل، بدلا من مصفوفة طويلة لقضايا لا يترتب عليها أي أثر أو تتوفر موارد لتنفيذها. وسوف يتم تقديم استعراض الشراكة المستكمل مع التوصيات إلى قمة يونيو 2015 لغرض المناقشة. وينبغي كذلك أن ينظر استعراض الشراكات في

آليات الصقل، والتنفيذ والإنفاذ لمقررات الاتحاد الأفريقي القائمة أصلاً، مثل صيغة بانجول.

14. وافقت اللجنة على مبدأ الملكية الأفريقية لأجندة 2063 وأن تضطلع البلدان الأفريقية بالمسؤولية الأساسية في تنفيذها. وأكدت اللجنة كذلك على أهمية الشراكة الدولية القوية القائمة على مبدأ الاحترام والمنفعة المتبادلين وتمشياً مع الأولويات الأفريقية.

15. أوصى الاجتماع بما يلي:

(1) دعت اللجنة جميع الشركاء الأفريقيين، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، إلى إعادة توجيه تعاونهم بطريقة تتناسب مع الأهداف التحويلية والطموحة لأجندة 2063؛

(2) وأكدت كذلك على الحاجة إلى متابعة صارمة وآلية للرصد بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها شركاء أفريقيا في العملية المفوضية إلى تحقيق هذه الأجندة؛

(3) ينبغي إدراج عملية استعراض الشركات على جدول أعمال الخلوة المقترحة للمجلس التنفيذي، بعد يناير لمتابعة القضايا المطروحة للمناقشة في قمة يونيو.

البند 3 من جدول الأعمال

مسائل التكامل الصعبة

16. تلقت اللجنة معلومات موجزة عن قضايا التكامل الصعبة التالية، وخاصة مشاريع

البنية التحتية الرئيسية، التي تعتبر بالغة الأهمية لأجندة 2063:

(أ) الشبكة المتكاملة للقطار السريع؛

(ب) مشروع سد إنجا الكبير.

(ج) السوق الأفريقية الواحدة للطيران؛

(د) الفضاء الخارجي؛

هـ) الشبكة الأفريقية الإلكترونية.

17. يتطلب التكامل الإقليمي بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها كمحفز لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، فضلا عن التجارة والاستثمار. ويجب على الدول إعادة تكريس أنفسها لإنشاء البنية التحتية لربط أفريقيا، وتعبئة الموارد من خلال القروض والمساعدات، بما في ذلك الاستفادة من العروض القائمة بطريقة فعالة، بمشاركة معينة من القطاع الخاص.

أ) الشبكة المتكاملة للقطار السريع

18. أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في هذه المرحلة الاستكشافية للمشروع منذ قمة مالابو في يونيو 2014. وهذه تشمل قضايا مؤسسية، مثل إنشاء القاعدة الأساسية الفنية للشبكة المتكاملة للقطار السريع، فضلا عن العمل الجاري بشأن توقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والصين كشريك استراتيجي وفريق العمل الذي يضم مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية / والنيباد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، تم اعتماد خارطة طريق، و صياغة ورقة موقف أفريقي موحد لتوجيه العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين، وإجراء زيارة فنية لمجمع ترانسنيث للهندسة في جنوب أفريقيا - مصنع تصنيع القاطرات، إعداد تقرير عن الإطار القانوني، وخيارات التكنولوجيا، والمحتوى المحلي، ورسم خرائط الطرق، والقضايا المالية، واختصاصات الدراسة الرفيعة المستوى، وغيرها).

19. اتفقت اللجنة على أن شبكة القطار السريع كانت مشروع حلم حقيقي، سوف يساهم في حالة تنفيذه بالكامل، مساهمة كبيرة في تحول القارة، وفي هذا الصدد تدعم اللجنة تماما الجهود التي تبذلها المفوضية، وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها. بالإضافة إلى الربط، تعد الفوائد العرضية هائلة من حيث النقل والسياحة والتصنيع والتجارة وفرص

العمل وتنمية المهارات، والبحث والتطوير .

20. تعد الشراكات اللازمة لتحقيق احتياجات البنية التحتية في أفريقيا مهمة، وفي هذا السياق، أيدت اللجنة المناقشات الجارية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصين لصياغة مذكرة تفاهم بشأن شبكة القطار السريع ومشاريع البنية التحتية الأخرى في مجال الطرق والسكك الحديدية والطيران والتصنيع.

21. بالنظر إلى مشاريع البنية التحتية العديدة على المستويين القطري والإقليمي، أوصت اللجنة بما يلي:

- (1) كان من المهم عقد اجتماع وزراء النقل لمواصلة المبادرات القطرية والإقليمية الجارية في مجال البنية التحتية؛
- (2) شددت اللجنة على ضرورة جودة القيادة، والتنسيق والموارد التي يجب توفرها مجتمعة من أجل الانجاز الفعال لمشاريع البنية التحتية.
- (3) ولاحظت اللجنة أن دور مفوضية الاتحاد الأفريقي يتمثل في تسهيل العملية وأنه من مسؤولية الدول الأعضاء الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة. ومن أجل تسريع عملية تنفيذ مقررات مؤتمر القمة، يوصى أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على تسهيل الحوارات الهيكلية على المستوى القطري.

ب) مشروع سد إنجا الكبير وتنسيق الأطر التنظيمية للطاقة

22. أشادت اللجنة بالمفوضية للمبادرات التي اتخذتها في مجال الطاقة والبنية التحتية وشجعتها على مضاعفة الجهود. ويعد قطاع الطاقة مجالاً بالغ الأهمية لجهود التنمية وتشكل ظاهرة تخفيض الإمداد بالكهرباء في العديد من البلدان عائقاً في طريق النمو الاقتصادي. لذلك أشادت اللجنة برؤية الرئيسة وقيادتها في دفع مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

23. يعتبر مشروع سد إنجا الكبير مشروعاً قارياً منذ فترة طويلة، لزيادة توليد الطاقة في نطاق الإطار القاري للتنظيم الموحد لقطاع الطاقة. وقد تم استكمال مرحلة دراسة الجدوى 3 لمشروع سد إنجا الكبير، وهناك اتفاق بين الأطراف الرئيسية الثلاثة على احتياجاتها المالية والمساهمات من كل منها: مساهمة القطاع الخاص 4.6 مليار دولار أمريكي، ومساهمة جمهورية الكونغو الديمقراطية 3.43 مليار دولار أمريكي، ومساهمة جنوب أفريقيا 2 مليار دولار أمريكي. ويعد حل موضوع الإدارة أحد العوامل الرئيسية التي تضع المشروع ضمن الإطار الإقليمي. وهناك العديد من المؤسسات المالية المعنية التي ترغب في حل هذه القضايا وتنتظره.

24. توجد حالياً ستة أطر تنظيمية (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، الخ) وبعض الدول لا تنتمي إلى أي من هذه الأطر. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من البلدان التي تعمل على وضع أطر تنظيمية وطنية. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى تنسيق وتبسيط الأطر التنظيمية.

25. تدعم اللجنة المبادرات المقترحة نحو مواءمة الإطار التنظيمي من خلال:

(1) تقرير التقييم عن الأطر التنظيمية القائمة على جميع المستويات، بما في ذلك

الثغرات ومواطن الضعف والفرص المتاحة في قطاع الطاقة، وأفضل الممارسات القارية والعالمية ذات الصلة؛

(2) بدء المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومجمعات الطاقة

الإقليمية، والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجمعيات الأطر

التنظيمية الإقليمية، لصياغة خطوط توجيهية لوضع إطار تنظيمي قاري وإقليمي

منسق للطاقة.

26. علاوة على ذلك توصي اللجنة بما يلي:

- (1) بالنظر إلى العدد الكبير لمشاريع البنية التحتية على المستويين القطري والإقليمي، ينبغي بذل جهود لمواءمة المبادرات على المستويين القطري والإقليمي في مجال البنية التحتية، وفي هذا الصدد، ينبغي عقد اجتماع لوزراء النقل في أقرب وقت ممكن من أجل التوفيق بين مبادرات البنية التحتية الجاري تنفيذها؛
- (2) لضمان التقدم السريع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ينبغي تضافر جودة القيادة مع التنسيق والموارد من أجل الانجاز الفعال لمشاريع البنية التحتية من خلال الهيكل المؤسسي لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.
- (3) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل هذه العملية، ويجب على الدول الأعضاء تحمل المسؤولية للاستفادة من الفرص المتاحة،
- (4) يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل الحوارات الهيكلية على المستوى القطري من أجل التنفيذ السريع لمقررات مؤتمر القمة.

(ج) السوق الأفريقية الواحدة للطيران

27. يعتبر الطيران قطاعا استراتيجيا، بالغ الأهمية لتسريع التكامل الإقليمي والإسهام في التحول الهيكلي للقارة. وتظهر دراسة لرابطة شركات الطيران الأفريقية من 12 بلد أن تحرير النقل الجوي من شأنه أن يوفر نحو 150000 فرصة عمل في مجالي الطيران والسياحة ويسهم بنحو 1.2 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. وتشمل الفوائد إلى جانب هذا خفض تكاليف السفر وزيادة الترابط بين المدن الأفريقية والمراكز التجارية، وسوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وفرص التجارة بين البلدان الأفريقية.

28. في الوقت الذي تم فيه اعتماد مقرر ياموسوكرو، كانت الخطوط الجوية الأفريقية تشكل 60% من حصة السوق الأفريقية. ونتيجة لعدم التنفيذ، فقد تقلصت هذه الحصة إلى 20% في عام 2014. وهناك احتمال لمزيد من الخسائر مما يؤدي إلى اختفاء العديد

من شركات الطيران الأفريقية ما لم يتخذ إجراء ما. وحاليا، هناك 24 بلدا أفريقيا تبرم اتفاقات "الأجواء المفتوحة" مع شركات الطيران الأجنبية بينما لا توجد مثل هذه الاتفاقات بين البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يتم منح شركات الطيران الأجنبية مرافق ومعدلات أفضل في المطارات.

29. توصي اللجنة بما يلي:

- 1) إعادة تأكيد المجلس التنفيذي دعمه لإنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي تمشيا مع إعلان ومقرر ياموسوكرو ر؛ ولعرض المسألة للمناقشة في قمة يناير 2015.
- 2) قيام أعضاء اللجنة بمناسبة هذه المسألة في بلدانهم وأقاليمهم.
- 3) إعداد مفوضية الاتحاد الأفريقي لمقترح واضح حول طريق المضي قدما للطيران الأفريقي لكي ينظر فيه مؤتمر القمة.

د) الفضاء الخارجي

30. يكتسي الفضاء الخارجي أهمية حاسمة بالنسبة لتنمية القارة في كافة المجالات مثل: الزراعة، وإدارة الكوارث والاستشعار عن بعد، والتنبؤ المناخي، والخدمات المصرفية والمالية، فضلا عن الدفاع والأمن. ولم يعد وصول أفريقيا إلى منتجات تكنولوجيا الفضاء مسألة رفاهية، فهناك حاجة لتسريع الوصول إلى هذه التكنولوجيات والمنتجات. وتجعل التطورات الجديدة في تكنولوجيا الأقمار الصناعية الوصول إلى هذه المنتجات في متناول البلدان الأفريقية. ويؤكد اجتماع برازافيل حول تكنولوجيات الفضاء الجوي على الحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة من أجل تطوير السوق الإقليمية للمنتجات الفضائية.

31. يجب على القارة بناء رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا الفضاء كجزء من ثورة

المهارات القارية، وتعبئة الجامعات. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن جنوب أفريقيا قد اختيرت لاستضافة المعهد الأفريقي لعلوم الفضاء.

32. وأشارت اللجنة مع القلق إلى التحركات الجارية لتمرير قرار بشأن الحد من إطلاق أقمار صناعية إضافية بسبب الازدحام المفرط في الفضاء الخارجي. وينبغي أن تقاوم البلدان الأفريقية ذلك لأنها لم تكن مسؤولة عن الوضع الحالي ومن شأن القرار في حال اعتماده أن يؤثر بشدة على قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة من أنشطة الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتكلم بصوت واحد.

33. حثت اللجنة كذلك على بذل الجهود للمساعدة في معالجة الصعوبات الحالية التي تواجه النظام الأفريقي الإقليمي للاتصال بواسطة السوائل.

(هـ) الشبكة الإلكترونية الأفريقية

34. أطلق هذا المشروع بمبادرة من حكومة الهند، وتم استكمال مرحلة الخمس سنوات الأولى منه في يوليو 2014 و قد تم تمديده لمدة سنتين أخريين حتى عام 2016، حيث إنه من المتوقع في هذا الوقت أن يكون مملوكا بالكامل للبلدان الأفريقية. وكان للمشروع بعض الأثر؛ وأصبحت الشبكة الآن جاهزة حيث وقعت 48 دولة عضوا اتفاقات لاستخدامها. وقد التحق حوالي 16،700 طالب بالموقع على الانترنت للدراسة في مختلف الجامعات الهندية.

35. تم إجراء دراسة استدامة طرحت خيارين: (1) امتلاك الدول الأعضاء ودعمها لعمليات وصيانة الشبكة؛ (2) تعيين هيئة خاصة لتشغيل الشبكة - وهذا قد يكون مكلفا وغير مربح في السنوات الأولى. وقد وضعت خطة عمل بهدف تقديمها للموافقة عليها في قمة يناير عام 2015. ولم يجذب المشروع التمويل من الشركاء وهناك فجوة تمويل قدرها 230،000 دولار أمريكي لعام 2015.

36. ومن ثم قدمت اللجنة التوصيات التالية إلى المجلس التنفيذي:

- (1) الطلب من الأجهزة الموافقة على الميزانية المطلوبة بمبلغ 230,000 دولار أمريكي.
- (2) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي تولي المسؤولية عن بعض المشاريع الرئيسية إذ من غير المرجح أن يتولى الشركاء تمويل بعض المشاريع الاستراتيجية أو يكونوا راغبين في ذلك ، وخاصة الأنشطة التحضيرية. وفي هذا الصدد ، يجب أن يكون هناك تغيير في التفكير.

البند 4 من جدول الأعمال

إيبولا

37. تلقت اللجنة إحاطة من المفوضية بشأن الاستجابة على المستوى القاري وعلى مستوى الاتحاد الأفريقي لمرض فيروس إيبولا في أجزاء من غرب أفريقيا. وفي أعقاب الاجتماع الطارئ للمجلس التنفيذي يوم 8 سبتمبر 2014، زارت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض الشؤون الاجتماعية الدول الثلاث، وتم التأكيد على الحاجة إلى عمليات نشر واسعة النطاق للعاملين الصحيين في إطار دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وخاطبت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع رؤساء الدول والحكومات، طالبة منهم توفير العاملين في المجال الصحي لبعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. واستجاب عدد من البلدان ، وبدأ نشر العاملين الصحيين من الدول الأعضاء، مع نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا المستحقة لشهري ديسمبر ويناير. كما عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة للأعمال وساندت الأعمال التجارية الأفريقية جهود الاتحاد الأفريقي لجمع الموارد لهذا النشر الواسع النطاق.

38. يساور رئيسة المفوضية قلق فيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي الطارئ في سبتمبر 2014، وعدم قيام شركات الطيران الأفريقية، باستثناء الخطوط الجوية الأيفوارية والخطوط الملكية المغربية، باستئناف رحلاتها إلى البلدان المتضررة. كما أعربت

الرئيسة عن أسفها إزاء حظر السفر ووصم مواطني البلدان المتضررة، وتأثير ذلك على أداء بعض مؤسسات الاتحاد الأفريقي.

39. شجعت اللجنة المفوضية على إرسال رسائل تذكيرية منتظمة إلى الدول الأعضاء لمتابعة تعهداتها والتزاماتها بمكافحة فيروس إيبولا.

البند 5 من جدول الأعمال

إسكات المدافع

40. أبلغت المفوضية أنه يجري وضع مشروع خطة عمل لتنفيذ مقرر إعلان الذكرى 2013 لكي تسكت القارة المدافع بحلول عام 2020، استنادا إلى تحليل لاتجاهات النزاعات، ولا سيما الفقر، والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والتطرف. وتم كذلك إيلاء اهتمام للتداول غير المشروع للأسلحة، والنقل غير المشروع للأموال من وإلى القارة، ويعد الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية أحد المحفزات الرئيسية للنزعات العنيفة،

41. وأوصى الاجتماع بما يلي:

(1) أن تعرض مفوضية الاتحاد الأفريقي على لجنة الممثلين الدائمين خطة وثيقة العمل عند انتهائها ثم على المجلس التنفيذي للمناقشة والتفكير.

البند 6 من جدول الأعمال

الانتخابات في أفريقيا خلال 2015

42. عرضت مفوضية الاتحاد الأفريقي أطر الصلاحيات المتعلقة بالديمقراطية والانتخابات، المستمدة من العديد من الصكوك والهادفة إلى تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان في القارة. وقدمت رئيسة المفوضية عرضا موجزا للاجتماع حول برنامج الديمقراطية والانتخابات، الذي يركز على: مراقبة الانتخابات التي تشمل بعثات مراقبة الطويلة والقصيرة المدى، وبعثات التقييم السابقة للانتخابات، وبناء القدرات المؤسسية.

43. وخلال عام 2015، سيكون هناك تسعة عشر (19) انتخاباً في جميع أنحاء القارة، 11 تعتبر منها حساسة. وبالتالي فهذه السنة ستكون اختباراً مهماً للعمليات الديمقراطية في أفريقيا. لذلك تحتاج المفوضية إلى المساعدات من الدول الأعضاء، أولاً في تمويل بعثات التقييم والمراقبة وثانياً توفير المراقبين.

44. في سياق مناقشة التقرير، أشارت اللجنة إلى ضرورة توشي اليقظة خلال العام للتأكد من أن الوضع خاضع للمراقبة عن كثب، بغية الاستجابة على نحو ملائم وفي الوقت المناسب، بما في ذلك نشر هيئة الحكماء عند الحاجة. وسلطت الضوء على ضرورة التحقق من الافتراض بأن الانتخابات تؤدي تلقائياً إلى معالجة الانقسامات الكامنة وراء الحكم والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تؤدي إلى النزاعات.

45. قدمت اللجنة التوصيات التالية:

- 1) بناء على تجارب مراقبة الانتخابات حتى الآن، هناك حاجة لإعادة النظر في آلية المراقبة الانتخابية، بما في ذلك وضع بنية دائمة للمراقبة الانتخابية داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتنسيق بين المؤسسات المختلفة، التي تعمل على التحقق من الادعاءات خلال الانتخابات، مع توفير الوثائق الصحيحة والاتصالات المستدامة مع لجنة الممثلين الدائمين والبرلمان الأفريقي.
- 2) بما أن الجزائر هي المساهم المالي الأفريقي الوحيد لعملية المراقبة الانتخابية، فمن الأهمية البالغة أن تعمل القارة على تطوير الاستقلال المالي لتنفيذ هذا البرنامج.

البند 7 من جدول الأعمال

2015 عام تمكين المرأة و النهوض بها نحو تحقيق أجندة 2063

46. عرضت المفوضية ورقة مفاهيمية حول موضوع عام 2015، وسلطت الضوء على القضايا التالية:

(أ) هناك درجة كبيرة من التوافق والأدلة على الفوائد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تعود على الأسر والمجتمعات ، فضلا عن قيام أدلة متزايدة على الفوائد الاقتصادية، بالإضافة إلى حقوق المرأة بوصفها حقوق الإنسان. وتميل المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من المساواة بين الجنسين، إلى أن تكون أكثر شمولاً وتسامحاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية . وتعد النضالات الأفريقية من أجل حقوق المرأة متصلة في تاريخ التشكيلات الاجتماعية القارية، بما في ذلك وجود المجتمعات الأمومية القوية، والدور الذي اضطلعت به الحركة النسائية في النضال ضد العبودية والاستعمار والفصل العنصري. ولا تزال المرأة الأفريقية عنصراً هاماً من عناصر الحركة النسائية العالمية، بما في ذلك دورها في مؤتمر المرأة في بيجين عام 1995. وتتوفر للقارة مجموعة شاملة من السياسات والأدوات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وليس أقلها الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين، والعقد الأفريقي للمرأة، وبروتوكول المرأة.

(ب) لذلك يعتبر موضوع عام 2015، صرحاً بارزاً في إنجازات الماضي ومعالجة التحديات التي لا تزال تواجه أفريقيا لتغيير حياة النساء في جميع أنحاء القارة. وفيما يلي أهداف العام:

1. توعية الرجال والنساء بالحاجة إلى حركة حاسمة إلى الأمام بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كمحرك رئيسي وشرط لازم لتنفيذ أجندة 2063.
2. ضمان إحداث تغيير ملموس في المجالات الحيوية التي تؤثر على وضع المرأة الأفريقية، بما في ذلك الزراعة، والتمكين الاقتصادي والمشاركة والأمن والسلام على المستويات القطرية والإقليمية والقارية والتعلم من أفضل الممارسات.

(ج) وتقتصر المذكرة المفاهيمية أيضاً الموضوعات الفرعية وهيكل التنسيق للأنشطة

المواضيعية على جميع المستويات.

47. ناقش الاجتماع وتبادل الخبرات حول المضي قدما بأجندة المساواة بين الجنسين وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ملموسة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القطري . وتشمل الاستراتيجيات دور السلطة القضائية، والقضايا الاقتصادية مثل التجارة عبر الحدود، والشمول المالي، وصندوق المرأة الأفريقية، والزراعة؛ ودور الحصص في زيادة تمثيل المرأة؛ والسلم والأمن؛ والعنف القائم على نوع الجنس؛ وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات، والحقوق، وخاصة حقوق الأرض والإرث؛ وقضايا الصحة النسائية وفي الانتخابات؛ والاستثمار، في تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين في التعليم على جميع المستويات. وتم التوصل إلى توافق على أن التزام القيادة على جميع المستويات بتحقيق المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية، وأنه يجب اتخاذ تدابير لتوعية المجتمعات بضرورة تغيير المواقف ومعالجة الممارسات الثقافية والدينية الضارة.

48. وافقت اللجنة على استخدام المدخلات من المناقشات لتعديل وإثراء الوثيقة المواضيعية، وبنبغي تشجيع جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على إعداد خططها المحددة لعام المرأة.

البند 8 من جدول الأعمال

إنشاء منبر أفريقي سنوي (السياسة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني)

49. نشأ اقتراح مثل هذا المنبر من خلوة بحر دار، وقدمت اللجنة مشروع مذكرة مفاهيمية للنظر فيها، مع التوصيات وإجراءات المتابعة. ووافقت اللجنة على تنفيذ المنبر، غير أنها أوصت بأن يتم تمويل المنبر في مراحله التكوينية بالكامل من الموارد الأفريقية. وفي هذا الصدد، تم تقديم اقتراح بأن تصبح مؤسسة الاتحاد الأفريقي هيئة التمويل.

50. وبناء على هذا العرض، لاحظت اللجنة أن العمل لا يزال يجري حول التفكير في المنبر، ووافقت على مناقشة هذه المسألة مرة واحدة في صيغتها النهائية.

البند 9 من جدول الأعمال

التقدم نحو إنشاء الجامعة الافتراضية

51. وأشارت المفوضية إلى قرارها بتقييم وضع الشبكات الحالية للجامعة، وكذلك إلقاء نظرة على الأموال اللازمة لإنشاء مراكز لدفع الشبكة إلى الأمام. ولم يتحقق الكثير بسبب عدم كفاية الموارد لإجراء التقييم. ومع ذلك، تم إنشاء فريق عمل من الخبراء يتألف من إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وإدارة البنية التحتية والطاقة، بالإضافة إلى الجامعات عن بعد المختارة من مختلف أنحاء القارة. وسوف يجتمع الفريق للمرة الأولى في ديسمبر 2014.

52. طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير التقييم إلى القمة المقبلة كما طلبه رؤساء الدول والحكومات في مالابو.

البند 10 من جدول الأعمال

جواز السفر الأفريقي

53. عرضت المفوضية العمل المنجز بشأن الانتقال نحو جواز السفر الأفريقي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل، لتسهيل حرية تنقل الأشخاص داخل القارة.

54. وافقت اللجنة على الأهمية المحورية لجواز السفر الأفريقي بالنسبة للتكامل، حيث ينظر إلى جواز السفر كشارة للسيادة والوطنية، فضلاً عن كونه رمزاً للتمييز بين الأفريقيين. ويجب أن تأخذ المناقشات بشأن هذه المسألة أيضاً في الاعتبار عوامل قارية أخرى مثل أسواق العمل والسلام والأمن، واستكشاف كيفية تعزيز التعاون لهذه القضايا. وينبغي السعي إلى إرساء أسس جواز السفر المشترك، وخاصة من حيث استعداد الدول الأعضاء

لتفعيل جوازات السفر البيومترية، وكذلك الموامة بين خصائص جواز السفر. ولاحظت اللجنة أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حققت جواز سفر مشتركاً وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، وتعمل حالياً على القضاء على اشتراط الحصول على تصاريح العمل. ويمكن استخدام تجربة الإيكواس والنجاح الذي حققته كحالة دراسة للبناء عليها.

55. بناء على المناقشات، أوصت اللجنة بالخطوات المقبلة التالية:

- 1) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل منتظم على إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن مسألة الهجرة، فعلى سبيل المثال: وزراء الهجرة ورؤساء الخدمة .
- 2) تحديد رؤساء الدول الذين يمكن أن يكونوا بمثابة مناصرين لجواز السفر الأفريقي، وتشجيع النظر إلى أفريقيا كمجتمع لا كقارة.
- 3) الحاجة إلى إمعان النظر بجدية في مخاوف الدول الأعضاء، ولا سيما من حيث الأمن والاحتيايل، وفي هذا الصدد إثارة القضية أيضاً في اجتماعات الوزراء المسؤولين عن الهجرة والإحصاءات الحيوية.

البند 11 من جدول الأعمال

التقدم المحرز في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

56. قدمت المفوضية التقرير المرحلي عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وبناء على خارطة الطريق والمقرر اللذين اعتمدهما رؤساء الدول والحكومات، بلغت المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية مرحلة متقدمة، مع التوقيع المقرر إجراؤه على الاتفاق في مايو 2015 في مصر. ولم تتقدم المفاوضات بشأن التكتلات الإقليمية الأخرى.
57. وأشارت المفوضية إلى مقرر قمة مالابو في يونيو 2014 الذي يحث المفوضية على الشروع في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية في عام 2015، وتحقيقاً

لهذه الغاية، اتخذت المفوضية الإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد للتجارة الأفريقية ومجلس للأعمال التجارية، كعنصرين مهمين لهيكل منطقة التجارة الحرة القارية. وقامت المفوضية أيضا بعقد اجتماعات تشاورية مع بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يجب مواصلتها في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى قبل الشروع في المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية وإجراء المزيد من الدراسات لضمان التنفيذ السليم. وربطت كذلك أهمية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية بتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

58. طلبت المفوضية التوجيه بشأن الخطوات المقبلة التالية (أ) التغييرات المقترحة على هيكل الإدارة على أساس ولايتها الجديدة: (ب) ما إذا كان يتم إدماج وزراء التجارة في تكوين اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة، (ج) بشأن عقد خلوة مشتركة محتملة للجنة بحر دار للمتابعة ووزراء التجارة للتآزر بين الجوانب السياسية والفنية لمنطقة التجارة الحرة القارية، (د) ما إذا كان يمكن التحرك بتلك البلدان التي هي على استعداد. واختتمت بتسليط الضوء على بعض العناصر للمفاوضات مثل مستوى التحرير، وتوازي المفاوضات أو تسلسلها بشأن السلع والخدمات، وحرية تنقل الأشخاص، فضلا عن الحاجة الملحة للحصول على مصادر بديلة للتمويل بخصوص إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

59. وبعد المناقشات حول التقرير، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(1) ينبغي أن تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي المضي قدما في إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية في عام 2015 كما كان مقررا. ومن المستحسن إجراء مناقشات مشتركة وربما عقد خلوة بين وزراء الخارجية ووزراء التجارة، ولكن هذا لا يمنع من بدء عمليات المفاوضات.

(2) يجب أن يحتذى بتجربة بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضعها في الحسبان باعتبارها عاملا في حصة التجارة الأفريقية البينية وذلك للحصول على

صورة حقيقية لحجم التجارة الأفريقية البينية.
(3) يجب إدراج المسألة المتعلقة بحرية حركة الأشخاص، ومجتمعات الأعمال التجارية في جميع أنحاء أفريقيا وسكان أفريقيا.

البند 12 من جدول الأعمال وضع استراتيجية للسلع

60. وتجدر الإشارة إلى مقرر بحر دار الذي يكلف بوضع استراتيجية السلع لأفريقيا وإخطار الاجتماع بالأنشطة التي تضطلع بها إدارة التجارة والصناعة بالعمل مع إدارات الزراعة والاقتصاد الريفي والبنية التحتية والطاقة، والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا. وتم إنشاء ثلاث لجان فرعية للعمل على وضع استراتيجية لأسواق الزراعة والتعدين والطاقة على التوالي، وذلك بالتشاور الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المؤسسات. وتشمل الجوانب الرئيسية التي يتعين النظر فيها في الاستراتيجية تسعير السلع، والسلع كمصدر لعنة أو فرصة، والروابط بين السلع والأسواق المالية، والتصنيع من خلال السلع، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التصنيع القائم على استخدام السلع الأولية.

61. قدم الاجتماع الملاحظات التالية:

- (أ) كانت أنجولا في السابق بلدا تثير فيها المعادن النزاعات، وأصبحت الآن تستخدم العائدات المعدنية لتعزيز التطور السريع في البنية التحتية والاتصالات والطاقة وتنويع الاقتصاد؛
- (ب) لا تزال الاقتصادات الأفريقية الموجهة نحو تصدير المواد الخام، حالة تتم رعايتها من أجل الحفاظ على الإرث الاستعماري.
- (ج) سوف تشهد أفريقيا تحولا هيكليا فقط عندما يكون بوسعها التأثير على تنظيم

تسعير السلع وكسب المزيد من العائدات من خلال تجهيز مواردها الطبيعية إلى
سلع كاملة الصنع أو نصف المصنعة.

62. أوصت اللجنة بما يلي:

(1) تشجع القارة في المشاركة السياسية الموحدة للتصنيع والتكامل على المستويات
الفرعية الإقليمية والإقليمية والقارية من خلال الإنتاج وليس من خلال التجارة.

رفعت الجلسة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2015-01-31

AGENDA 2063 Report of the Commission on the African Union Agenda 2063 the Africa We Want in 2063

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8513>

Downloaded from African Union Common Repository